

وثيقة المعلومات المتعلقة بالعملية  
المرحلة التقييمية

11 أكتوبر 2015  
التقرير رقم : 100295

القرض الثاني للسياسة التنموية الشاملة لتحقيق النمو الأخضر	اسم العملية
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	المنطقة
المغرب	البلد
الري والصرف (20%)؛ النجاعة الطاقية في الحرارة وتوليد الطاقة (20%)؛ النقل الحضري (20%)؛ المجال الغابوي (20%)؛ المحاصيل (20%).	القطاع
P149747	وثيقة المعلومات المتعلقة بالعملية
القروض الموجهة للسياسة التنموية	أداة الإقراض
المملكة المغربية	الجهة/الجهة المقترضة
وزارة الاقتصاد والمالية الرباط، المغرب	الهيئة المنفذة
الهاتف: 774-287 (212-37) فاكس: 677-530 (212-37) <a href="mailto:benchekroun@affaires-generales.gov.ma">benchekroun@affaires-generales.gov.ma</a> ; <a href="mailto:oucibles@db.finances.gov.ma">oucibles@db.finances.gov.ma</a> <a href="mailto:nbou@environnement.gov.ma">nbou@environnement.gov.ma</a>	
9 فبراير 2015	تاريخ إعداد وثيقة المعلومات المتعلقة بالبرنامج
25 شتنبر 2015	التاريخ المتوقع للتقييم
18 دجنبر 2015	التاريخ المتوقع لموافقة المجلس
تبعاً للمراجعة المفاهيمية (concept review) فلقد تم اتخاذ القرار للمضي قدماً في تحضير العملية	قرار المؤسسة بعد المراجعة

I. معلومات أساسية عن البلد وعن القطاع

سياق البلد سياق البلد . تمكن المغرب في الآونة الأخيرة من تعزيز إطاره الاقتصادي الكلي. وعلى إثر ذلك استمرت المالية العامة في التحسن سنة 2014 بفضل تقليص النفقات المتكررة، خصوصاً تلك المرتبطة بالغلاف المالي المخصص لدعم المحروقات - وهو إصلاح يحظى بدعم سلسلة القروض الموجهة للسياسة التنموية. أما على مستوى الوضع الخارجي فلقد استفادت من تحسين عجز الحساب الجاري وتوطيد الاحتياطات الأجنبية. وتشير التوقعات على المدى المتوسط بالنسبة للمغرب باستمرار الاعتماد على: (أ) استمرار التدبير السليم للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الضبط القوي للمالية العامة، وتسريع الإصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي ونظام المعاشات؛ غير أن الاعتماد سيتم كذلك على (ب) حركية النمو التي تبقى رهينة بالتقلبات المناخية، وذلك بسبب أهمية مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي (15%) - وهو مجال تتم معالجته ببعض الإجراءات المدعومة من طرف السلسلة الحالية للقروض الموجهة للسياسة التنموية.

غير أن المزيد من التقدم المنشود في تقليص الفقر (حالياً 9%) والهشاشة (17.5%) سيستلزم معدلات نمو أعلى، ومزيداً من الاهتمام ببعده المساواة بالنسبة للنموذج التنموي المغربي. إن الآثار الاجتماعية والسياسية الناتجة

عن التفاوتات في الثروة وكذا النتائج الاجتماعية ما فتأت تسترعي اهتمام الحكومة. كما أن السواد الأعظم من الساكنة التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم تتمركز بالعالم القروي، حيث ينتشر الفقر هناك ثلاثة مرات أكثر قياساً بالعالم الحضري (14.4% مقابل 4.8%) كما أن 23.6% من الساكنة تعيش بالكاد فوق خط الفقر. هذه التدابير المدعومة لسلسلة القروض الموجهة للسياسة التنموية تساهم في معالجة فرص العمل المؤثرة للدخل المحدود وكذا البطالة المقنعة المنتشرة في العالم القروي، كما تُعالج الآثار الاقتصادية الناتجة عن نضوب الموارد الطبيعية والتي تبقى الساكنة القروية المُتسمة بالفقر والهشاشة على وجه الخصوص الأكثر عُرضة لهما

## .II

**النمو الأخضر والاستدامة البيئية**, يعكس المستوى العالي لتَمَلِّك أجندة النمو الأخضر الوعي المستمر بالتحديات التي تطرحها مسألة الاستدامة بالمغرب الذي حقق خلال العقد الأخير تقدماً ملحوظاً في مجال النمو المُفضي إلى تقليص الفقر، في حين أنه اتخذ بعض الخطوات لأجل تعزيز استدامة نموذج التنموي. فمنذ نهاية تسعينيات القرن الماضي انتقلت أجندة الاستدامة البيئية من موضوع غير ذي أهمية في سياسة الدولة إلى أولوية على الصعيد الوطني. وفي خطاب العرش لسنتي 2009 و 2010 نادى الملك محمد السادس بتشريع شامل من أجل التدبير البيئي، ووضع « النمو الأخضر» بشكل واضح كأولوية بالنسبة للعمل الحكومي. وبالإضافة لتعزيز مبادئ الحكامة الرشيدة وحماية الحريات والحقوق الفردية، فإن دستور 2011 الجديد، من خلال الفصل 31، يحث الدولة ومؤسساتها على العمل من أجل العمل نحو تحقيق ولوج متكافئ لبيئة سليمة وتنمية مستدامة. وفي شهر مايو من سنة 2012 وقع المغرب إعلان النمو الأخضر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأجل تنمية شاملة اجتماعياً وسليمة بيئياً، مما جعل المغرب يتموقع في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط كأكثر البلدان التزاماً بأجندة التنمية المستدامة.

تُعزز الحكومة بعض الجوانب الرئيسية لإطار الاستدامة البيئية؛ فبالإضافة للمصادقة البرلمانية على القانون الإطار المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة في شهر مارس من سنة 2014 (القانون ( 99 – 12) – والذي ينص على حقوق وواجبات الدولة في مجال حماية والحفاظ على البيئة، وكذا الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية المحلية – فإن الحكومة قد وضعت اللامسات الأخيرة على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي توضح أهداف النمو الأخضر للبلد بما في ذلك إصلاح السياسات المدعومة من طرف هذه السلسلة المتعلقة بالإقراض الموجه للسياسات التنموية - بهدف موازنة الإستراتيجيات القطاعية مع الأهداف المشتركة والبعيدة الأمد للاستدامة. كما أن إعداد التشريعات الجاري لتقنين الاستثمارات في المجالات الحساسة بيئياً مثل المناطق الساحلية، وكذلك لتحسين التشريعات القائمة بخصوص القطاعات الحيوية مثل قطاع الماء. والعمل كذلك جاري على إجراء محاسبة لرأس المال الطبيعي (*natural capital accounting*) في مجالات تشمل قطاع المياه والصيد، وذلك تبعاً لنداء القصر لإجراء تقييم شامل لثروات المغرب يركز على منهجية البنك الدولي لتقييم ثروات الأمم (WB Wealth of Nations methodology). ولقد تم تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص تفعيل برنامج إصلاح دعم الطاقة، وذلك بالرفع الكامل لدعم الوقود، والديزيل وزيت الوقود الثقيل. كما أن الحكومة قد قطعت أشواطاً نحو إبراز وتوسيع بعض القطاعات مثل تربية الأحياء المائية، والسياحة البيئية بهدف دعم النمو وخلق فرص الشغل في المناطق القروية. أما فيما يتعلق بتدبير الموارد الطبيعية فلقد تم وضع اللامسات الأخيرة على الخطة الوطنية للقطاع المائي بهدف تفعيل رؤية التدبير المستدام للموارد المائية، والمتضمنة حالياً في الأدوات التشريعية المدعومة بالقروض الموجهة لأهداف تنموية. ويُمكن رصد التقدم المُحرَز في قطاع تدبير المناطق الساحلية وكذا قطاع الصيد البحري، حيث تمت المصادقة – برلمانياً – على بعض التشريعات الطموحة.

### III. أهداف العملية

#### أ. الهدف المُقترح

يُشكل القرض 2 الموجه للسياسات التنموية الحلقة الثانية في السلسلة البرنامجية لعمليتين التي تدعم البرنامج الحكومي للنمو الأخضر. وتتمثل أهداف البرنامج التنموي في: (i) تحسين تدبير الرأسمال الطبيعي، (ii) تخضير الرأسمال المادي (*greening physical capital*)، و (iii) تعزيز وتنويع الاقتصاد القروي عن طريق الرفع من مستوى قدرات الرأسمال البشري.

#### أ. وصف البرنامج

على أساس مشاورات حكومية داخلية، قام البنك الدولي والحكومة بتحديد تدابير قبلية لكل هدف إنمائي

- **الهدف الأول لتطوير البرنامج: تحسين تدبير الرأسمال الطبيعي.** يدعم هذا الهدف الإنمائي جهود الحكومة الرامية لتحسين تدبير الموارد الطبيعية التي تشكل حيزاً هاماً من الثروة الشاملة للمغرب، ويُمكن لتلك الموارد أن تُعزز النمو في بعض القطاعات الرئيسية. كما يُمكن للتدبير المُحكّم أن يجلب فوائد بيئية جمة من بينها: ضمان قدرة القطاعات المُستخدمة للموارد الطبيعية كالفلاحة والصيد، وكذا الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية مثل السياحة – على استدامة ورفع إمكانات النمو. وعليه، فإن التدابير المُدعمة ضمن هذا القرض الموجه للسياسات التنموية تهدف إلى تحسين الموارد الساحلية والبحرية بالإضافة إلى حماية قطاع المياه.
- **الهدف الثاني لتطوير البرنامج: تخضير الرأسمال المادي.** يُعزز هذا الهدف البرنامج الحكومي الرامي إلى تقليص الآثار السلبية بيئياً على الاستثمارات في مجال البنية التحتية، وتشجيع النمو ذي الانبعاثات المنخفضة. فالاستثمار حالياً في قاعدة البنية التحتية الذي من شأنه وضع المغرب على سكة التنمية المستدامة يستوجب مبادلات من حيث التكاليف الإضافية، خصوصاً على المدى القصير. وتُمثل الطاقة تحدياً رئيسياً بهذا الصدد: فالبلد يعتمد بشكل كبير على الطاقة الأحفورية، كما أن الزيادة على الطلب في مختلف القطاعات (خصوصاً قطاع النقل، والسكن، والصناعة، و السياحة) يتطلب استثمارات إضافية هامة في مجال القدرة التوليدية للطاقة. ومن شأن الإصلاحات التي تم إدخالها لبلوغ هذا الهدف أن تأتي بالعديد من الفوائد البيئية الشاملة – مثل انتشار استعمال الطاقة المتجددة للمساهمة في التخفيف من آثار التقلبات المناخية - كما أنها يُمكن أن تأتي بفوائد محلية على المدى المنظور وتتمثل في تحسين النتائج الصحية – والناجمة عن انخفاض احتراق الفحم وتقليص التلوث الصناعي، وكذا الأمن الطاقوي. إن توفير مؤشرات الأسعار الصحيحة يُعتبر من بين المتطلبات الأساسية لإزالة أي تغييرات سلبية في سلوك المستهلكين، غير أن ذلك يجب أن يُرافقته تدخلات من شأنها ضمان الانتقال السلس بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين. ويتضمن الهدف الثاني مجالين للسياسة التنموية وهما: النمو ذو الانبعاثات المنخفضة للكربون و تدبير التلوث.
- **الهدف الثالث لتطوير البرنامج: تعزيز وتنويع الاقتصاد القروي عن طريق الرفع من قدرات الرأسمال البشري.** يُساند هذا الهدف البرنامج الحكومي من أجل: (i) تعزيز اعتماد التكنولوجيات الحديثة للزيادة من الإنتاجية الفلاحية والقدرة على التأقلم، و (ii) تعزيز نمو قطاعات جديدة في المناطق القروية. ويُسجل المغرب أكبر نسب التباين في مستو المعيشة بين العالمين الحضري والقروي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من الجهود المضنية

**تدعيم وتنويع الاقتصاد القروي من خلال تقوية قدرات الرأسمال البشري.** ويُساند هذا الهدف البرنامج الحكومي الرامي إلى: (i) تعزيز اعتماد التكنولوجيات الحديثة للرفع من مستوى الإنتاجية الفلاحية وكذا قدرة هذه الأخيرة على التأقلم، بالإضافة إلى (ii) دعم تأسيس ونمو قطاعات جديدة في المناطق القروية. فبالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط فإن المغرب يُسجل أكبر التباينات بين المناطق القروية والحضرية بخصوص مستويات المعيشة. وعلى الرغم مما تبذله الساكنة القروية من جهود مضنية للمشاركة في النشاط الاقتصادي (حيث أن معدل مشاركة القوى العاملة في العالم القروي بلغ سنة 2012 نسبة 57% مقابل 42.8% في المناطق الحضرية)، فإن

المشاركة الاقتصادية لهذه الساكنة تواجه العديد من العقبات. هكذا نجد بأن ما يُعادل 75% من القوى العاملة في المجال القروي تعمل في القطاع الأولي (المتمثل في الفلاحة والصيد والنشاط الغابوي) ويُمثل العنصر النسوي بالنسبة لهذه القوى العاملة نسبة ترتفع إلى 90%. ويؤدي التركيز على الأنشطة الفلاحية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى مخاطر كبيرة بخصوص التقلبات التي يعرّفها الدخل في المجال القروي والذي يُعزى أساساً إلى التقلبات المناخية، مما يساهم في خلق جيوب واسعة من الهشاشة. وعليه فإن الإكراهات المناخية بالإضافة إلى حركية العمل تدعو إلى (i) تحديث الوسائل التكنولوجية بغرض زيادة قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج وعلى التأقلم (وذلك بضمان ولوج المنتجين إلى خدمات فلاحية ملائمة، ودعم المؤسسات، بما فيها تلك المرتبطة بتسويق البذور، وخدمات الأرصاد الجوية الفلاحية)، بالإضافة إلى (ii) تنويع مصادر الدخل القروي من خلال تأسيس قطاعات قادرة على تحويل الإكراهات إلى فرص لخلق مناصب شغل، من قبيل قطاع تربية الأحياء المائية، والسياحة البيئية. وفي هذا السياق، فإن الهدف الإنمائي الثالث يتضمن مجالين اثنين للسياسات وهما: التكنولوجيا الخضراء في القطاع الفلاحي و تنويع مصادر الدخل في العالم القروي.

#### IV. الأساس المنطقي لانخراط البنك في تطوير البرنامج

بخصوص الاستدامة فإن المغرب يواجه تحدياً ذي ثلاثة أبعاد: (i) تضاعف القاعدة المكونة لرأس المال الموارد الطبيعية. يبقى الاقتصاد معتمداً على قاعدة لرأس المال الطبيعي التي تتعرض للتآكل السريع. فالفلاحة تُشكل 15% من الناتج المحلي الإجمالي كما تُمثل 23% من مجموع الصادرات؛ غير أن مستقبل النمو سوف يتأثر بالقيود المتصلة بالمياه والأراضي، حيث تُقدر الفجوة بين إمدادات المياه المتوفرة وحاجيات المياه بما يُعادل 2 مليار متر مكعب. كما أن تدهور الأراضي يُفضي إلى التراجع في إنتاج المحاصيل والذي يؤدي إلى كلفة سنوية تُقدر بـ 134 مليون دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى انكماش الرأس المال الطبيعي الذي من المُتوقع بأن يؤثر سلباً على قطاعات إنتاجية أخرى مثل قطاع الصيد الذي يساهم بـ 2.3% في الناتج المحلي الإجمالي ويُشغل ما يوازي نصف مليون شخص. ويُعاني القطاع من المنحى المستمر نحو الاستغلال المفرط لبعض الأصناف الرئيسية، مهدداً بذلك آفاقه المستقبلية على المدى المتوسط. (ii) الآثار الطويلة الأمد للاستثمارات المادية. تُقدر كلفة الأضرار الناجمة عن التدهور البيئي بما يُعادل 3.7% من الناتج الإجمالي المحلي، والتي تُعزى جزئياً للتدبير غير الملائم للتلوث والمُخلّقات. ويترتب عن ذلك الاعتماد الشديد على واردات الطاقة (97%)، التزود بالموارد الطاقية، وكذا الأخطار الكلية، إضافة إلى البنية غير الفعالة للتسييرة والدعم مما يساهم في الاستعمال المفرط لموارد مستوردة ومكلفة التكاليف.

(iii) محدودية الرفع من فعالية التكنولوجيا الخضراء ومحدودية الاستثمارات لم تتمكن مكاسب النمو التي تم تحقيقها من استئصال الهشاشة الواسعة الانتشار أو الحد من التفاوت في الدخل. ولعل أوجه القصور المرصودة في سوق الشغل وفي المنظومة التعليمية لا تفسر سوى جزئياً وجود ذلك الخزان المتعاظم باستمرار للوظائف ذات المردودية المنخفضة، وكذا البطالة المقنعة المنتشرة والتي تؤثر بشكل أكبر على المناطق الريفية. إن خلق المزيد من فرص العمل ذات جودة أكبر تبقى متوقفة على الاستثمارات في القطاعات الخضراء الكثيفة التشغيل، والتي يجب أن يُرافقها إبداع يدعم الإنتاجية ويُساعد الاقتصاديات القروية على التنوع.

إن القرض/2 والموجه للسياسات التنموية المُقترح من طرف البنك الدولي سيساهم في وضع تصور البنك للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. كما أن دعم البنك للاستدامة البيئية بالمغرب يشكل الأنشطة الجوهرية لإستراتيجية الشراكة القطرية للمغرب (2014-2017). وتُشكل هذه السلسلة من القروض الموجهة للسياسات التنموية الأداة الرئيسية لتحقيق مساحة النتائج 1 لإستراتيجية الشراكة القطرية (تعزيز نمو يتسم بالشمولية والتنافسية)، وكذلك مساحة النتائج 2 (بناء مستقبل أخضر ومرن). بالإضافة لذلك، فإن دعم تدابير السياسة العامة الهادفة إلى تحقيق نمو يتسم بنظافة و نجاعة أكبر، وبقدرة على التأقلم، ويتسم كذلك بكونه نمو شامل اجتماعياً، فإن سلسلة القروض الموجهة للسياسات التنموية تُفعل الإطار المفاهيمي لأجل نمو أخضر شامل. علاوة على ذلك، فإن العملية المقترحة سَتُكْمَل وتُدعم العديد من السياسات الحالية وكذا لانخراط في الاستثمار.

## V. تمويل مؤقت

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير  
الجهة المُقترضة: المملكة المغربية  
مبلغ القرض: 330 مليون دولار أو ما يعادلها بالأورو

## VI. الترتيبات المؤسساتية وترتيبات التنفيذ

يعكس النظام المؤسساتي لرصد نتائج العمليات ذلك النظام المُعتمد للتفعيل، والذي يبني على اللجنة الثلاثية التوجيهية وكذا الوزارات والإدارات المعنية. ولقد تمت مناقشة مؤشرات النتائج مع كل النُظراء المعنيين، بالإضافة لمناقشة توفر ونوعية المُعطيات. واعتباراً للإطار الزمني القصير نسبياً للبرنامج المُقترح، والأثر المُتوقع على المدى المتوسط والبعيد، فإن جزءاً من مؤشرات الرصد المنتقاة، وقيم الاستهداف المرتبطة بها، فإن التركيز يتم على النتائج المتوسطة الأجل عوض التركيز على المكاسب الإنمائية التي تم تحقيقها على الأرض.

## VII. المخاطر وسبل الحد منها

يُصنّف الخطر الحقيقي الذي يقف في طريق تحقيق أهداف تطوير البرامج إلى كونه أساسياً على أساس الأصناف التالية:

- تُصنّف المخاطر السياسية وتلك المرتبطة بالحكامة في خاتمة المخاطر المُعتدلة. فعلى الرغم من أن تفعيل بعض الإصلاحات المُحددة التي تهم سياسات بعينها تبقى خاضعة لعوامل تنتمي للاقتصاد السياسي التي من شأنها إبطاء الأجل المُحدد، أو عرقلة التقدم، فإن خطر غياب الالتزام بجهود الإصلاح يبقى متوسطاً. فمستوى الالتزام بأجندة الاقتصاد الأخضر يبقى مرتفعاً، إذ من المرجح أن يبقى أولوية حتى خارج أولويات الحكومة الحالية. أما بخصوص الخيارات المطروحة بشأن التدابير المُمكن اتخاذها للتخفيف من المخاطر، والتي يُمكن تفعيلها من طرف الفريق، فإنها تتمحور حول تنسيق وثيق على المستوى الوزاري والتفني خلال عملية التفعيل.
- تبقى المخاطر الاقتصادية الكلية معتدلة. أظهر المغرب في الآونة الأخيرة عزمه وقدرته على تعديل سياساته وإدخال تدابير إصلاحية للتغلب على الآثار السلبية للصدمات. هكذا فإن التخلص التدريجي من دعم الطاقة قد أثر بشكل إيجابي على العجز المالي. غير أنه المدى المتوسط، فإن المغرب سيستمر في مواجهة ثلاثة مخاطر اقتصادية كلية تتمثل في: (i) التفعيل البطيء أو المؤجل للإصلاحات المالية الجوهرية؛ (ii) القدرة المحدودة على مقاومة المطالب الاجتماعية المُلحة والمُتمثلة في التشغيل في القطاع العام، وفي الإعانات الجديدة، والتحويلات غير المُستهدفة (*untargeted transfers*)؛ (iii) استمرار بعض الأوضاع الخارجية غير المواتية بخصوص التعامل مع الشركاء التجاريين. وللتخفيف من آثار هذه المخاطر، فإن المغرب في حاجة لتعميق الإصلاحات الهيكلية الجارية، وكذا إطلاق الإصلاحات الأخرى المُبرمجة بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد، بما في ذلك وضع نظام تبادل أكثر مرونة، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى تهم القطاع المالي ونظام المعاشات، وتهدف إلى الحفاظ على استدامة الاقتصاد الكلي للمغرب.
- تكتسي الاستراتيجيات القطاعية والمخاطر المرتبطة بالسياسات أهمية بالغة. لقد رام تصميم هذه العملية إلى الدمج بين الطموح والواقعية، بالإضافة إلى القيمة المضافة المنشودة من طرف الحكومة من خلال سلسلة القروض الموجهة للسياسات التنموية. وتتطرق تدابير السياسات العامة إلى عدد من مجالات الإصلاح ذات الحساسية الخاصة مثل التدبير المندمج للمناطق الساحلية، ومراجعة قانون الماء، وتقنين القطاع الطاقوي.
- لقد تم تقييم المخاطر المرتبطة بالتصميم التفني للبرنامج على أنها بالغة الأهمية. هكذا فإن تصميم العملية قد تم وضعه على أساس الحاجة إلى تخفيف المخاطر الخارجية والتي قد تكتسي طابعاً سياسياً أو مؤسساتياً، أو قد ترتبط بأصحاب المصلحة. ولمواجهات التقلبات السياسية، فإن التدابير والإجراءات الصارمة المملوكة من

طرف الدولة، والمُركزة على أرضية صلبة للحوار هي الوحيدة التي تم انتقائه. كما أن تصنيف المخاطر الكبرى تتطلبه الطبيعة المتعددة القطاعات للبرنامج.

● **تُعتبر المخاطر المتأصلة من القدرة المؤسسية على التفعيل والاستدامة من المخاطر البالغة الأهمية.** وتبدو قوية تلك الآفاق التي تهم التقدم المُحرز في تفعيل مجالات الإصلاح المُدعّمة من طرف القروض الموجهة للسياسات التنموية، وذلك أخذاً بعين الاعتبار للمستوى المتقدم لتملك الحكومة لتلك الإصلاحات، وكما يشهد على ذلك التقدم المُرضي المُحرز من طرف منذ الموافقة على القرض الموجه للسياسات الموجهة للتنمية. غير أن الطبيعة المتعددة القطاعات، وتعدد المتدخلين في البرنامج الإصلاحي قد يُفضي إلى الخطر المُتمثل في تقدم متقلب وغير منتظم لعملية تفعيل الإصلاحات. وتتمحور الإجراءات الرامية للتخفيف من المخاطر حول الأنشطة المستدامة، والرصد الدقيق للتقدم من طرف اللجنة التوجيهية ما بين – الوزارية، الداعمة للعملية، والتي ترأسها كل من وزارة الشؤون العامة والحكومة، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة البيئة، مع نقطة محورية واضحة، والتزام مستمر للإدارة على أعلى مستوى.

● **المخاطر الانتمائية مُتدنية.** تعمل الإدارة المغربية في بيئة مهيكلة، وخاضعة لمراقبة موثوق بها، وبالتالي فهي تُمثل مخاطر انتمائية مُتدنية، على الرغم من إمكانية تعزيز الفعالية على المستوى المحلي.

● **المخاطر البيئية والاجتماعية ذات أهمية بالغة.** على العموم، فإن التدابير المدعومة بالقروض الموجهة للسياسات التنموية ستحظى بآثار بيئية جد إيجابية. فبخصوص تنمية قطاع تربية الأحياء المائية، فإن الحكومة واعية كل الوعي بالمخاطر المرتبطة بالقطاع، حيث تتخذ إجراءات لمجابهتها بتنسيق مع وزارة البيئة. كما أن التدابير المُدعومة بالقروض الموجهة للسياسة التنموية من شأنها أن تُفضي إلى آثار اجتماعية إيجابية بما في ذلك تلك الآثار التي ستمس الفئات الفقيرة والهشة.

● **لقد تم تقييم المخاطر المُتصلة بأصحاب المصلحة على أنها أخطار بالغة الأهمية كذلك.** يُمكن للمخاطر المُرتبطة بالقدرة أن تؤثر في تفعيل الإصلاحات لأبعد من التدابير المحددة المدعومة في سلسلة القروض. وسيتم التطرق لذلك عبر بعض العمليات المُتممة، وكذا عن طريق المساعدة التقنية، بُغية التمكين من تفعيل أفضل للإصلاحات، والاستمرار في الحوار بخصوص السياسات حول مختلف القطاعات وأبعد من العملية الجارية.

## VIII. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

يُتوقع من الإصلاحات المُدعومة من طرف العملية المقترحة أن يتولد عنها بعض الآثار الاجتماعية الإيجابية والمُعَمّمة، بما فيها الآثار المتوقعة على الفئات الفقيرة والمهمشة. ومن المعروف،



## بشكل

نسبي، بأن تلك الفئات هي التي تتأثر بشكل أكبر بالمشاكل المشتركة ، وكذلك بالعوامل البيئية الخارجية. تُمثل التدابير المُدعّمة من طرف القرض الموجه لأغراض تنموية والهادفة إلى تحسين استدامة الموارد الطبيعية وكذا الإشراف البيئي عنصراً جوهرياً لتأمين التكافؤ والرخاء المشترك، حتى من منظور عابر للأجيال. بالإضافة لذلك فإن العديد من مجالات الإصلاح تستهدف بشكل مباشر المناطق القروية، حيث تتواجد أعلى معدلات الفقر والبطالة بالمغرب. وللتأكد من الآثار السلبية المحتملة على بعض الفئات بعينها بالنسبة لسلسلة القروض الموجهة لأغراض إنمائية، فإن البنك أنجز تقييماً إطارياً (*assessment framework*) للفقر والأثر الاجتماعي على بعض المناطق المعنية بالإصلاح، والمدعومة بهذه العملية ، بما في ذلك: الإصلاحات التي تهم الدعم الطاقوي، وإدخال قوانين/جبايات بيئية تهم السلع المُلوّثة، ومراقبات بعض الممارسات التي تهم الصيد غير المرخص، وتدبير المياه الجوفية، ومراقبة مياه الصرف الصناعي، وتدبير المناطق الساحلية. علاوة على ذلك، فإن البنك قد ساعد الحكومة على تقييم ومواجهة الآثار السلبية التي قد تنجم عن التخفيضات المستقبلية في الدعم الطاقوي، وذلك عن طريق توفير المساعدة التقنية. كما أن التدابير الموطدة تحمل في طياتها بعداً واضحاً للنوع الاجتماعي. هكذا تضمن تقييم الفقر والأثر الاجتماعي تقييماً للنوع الاجتماعي بالنسبة للإصلاحات المدعّمة، مما مكن من تسليط الضوء على الفرص المُتاحة لتمكين النساء.

وفقاً لسياساته، فإن البنك الدولي انكب على تقييم ما إذا كانت بعض السياسات القطرية المحددة المدعومة من سلسلة القروض الموجهة للسياسات التنموية من شأنها أن تُحدث أثراً هاماً على البلد المعني في مجال البيئة، والمجال الغابوي، وبعض الموارد الطبيعية الأخرى. ولقد خلُص البنك إلى أن السياسات المدعومة من طرف القروض المقترحة والموجهة للسياسات التنموية ليس من شأنها أن تُحدث أثراً سلبياً على الموارد الطبيعية للبلد:

- إن تفعيل التشريعات المتعلقة بالمناطق الساحلية سيضع الإطار التنظيمي الهادف إلى حماية المناطق الأوية لأنظمة بيئية تنسم بكونها هشة ولكن حساسة بالنسبة لاقتصاد البلد اعتباراً لإمكاناتها في مجال السياحة والصيد البحري؛
- إن تطوير الخطط الوطنية والإقليمية لإدارة المناطق الساحلية سيوفر المزيد من الأدوات لتدعيم إطار تدبير الآثار (*impact management framework*) بالنسبة لاستثمارات القطاع على طول الساحل.
- تهدف التدابير المُتخذة في مجال القطاع المائي، بما في ذلك التدابير التي تهم الفرشة المائية، إلى التعامل مع بعض الجوانب الحساسة المرتبطة بحاجيات مجال تدبير الموارد بالنسبة لبلد يُتوقع أن تتدهور فيه ظروف الإجهاد المائي (*water stress condition*) بشكل أكبر خلال السنين القادمة. ويُظهر العمل التحليلي الآثار البيئية الإيجابية لتقوية العملية التشاركية للحد من استخراج المياه الجوفية في مستويات تضمن الاستدامة، ولا تُحدث أي أثر سلبي على البيئة؛
- بخصوص التدابير المتعلقة بالبيئة فإنها تسير في اتجاه تقليص الكثافة الطاقوية (*energy intensity*) للاقتصاد وكذا الآثار المُتصلة بالتلوث والانبعاثات. إن صنف الاستثمارات التي تُمكنها التشريعات في هذا القطاع تترتب عنها مخاطر بيئية ضئيلة، بسبب ارتباطها بالاستخدامات السكنية أو في مجال استخدام الطاقة الشمسية على نطاق محدود، مما لا يترك أي أثر يُذكر بالنسبة للحالة الأولى. أما بالنسبة للحالة الثانية فتستخضع لقانون تقييم الآثار؛
- أما الإصلاحات المرتبطة بتوفير خدمات في مجال الأرصاد الجوية الفلاحية، فإنها ستساهم في تعزيز قدرة القطاع الفلاحي على التأقلم مع آثار التغيرات المناخية.
- فيما يتعلق بالسياحة البيئية المبنية على معايير ومواصفات استثمارية قوية فإنها ستضمن التنمية المنشودة للأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية النائية دون أن يكون ذلك على حساب الموارد الطبيعية.



- أما المخاطر البيئية المُترتبة عن أنشطة قطاع تربية الأحياء المائية فإنه سيتم التخفيف من حدتها عن طريق التدابير المُدعّمة بالقرض2الموجه للسياسات التنموية (التقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع تربية الأحياء المائية، والتوجيهات الوطنية لتقييم الأثار المُترتبة عن الاستثمارات في قطاع تربية الأحياء المائية). وستهدف تلك التدابير بشكل مباشر إلى توفير وزارة البيئة، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، وكذا مستثمري القطاع الخاص بالأدوات التي ستضمن السلامة البيئية للقطاع.

## .IX نقطة الاتصال : البنك الدولي

يُرجى الاتصال ب: السيدة أندريا ليفراني (Andrea Liverani)  
المُسمى الوظيفي: رئيسة البرنامج

الهاتف: 5360+4290 / 212-537-544-290

البريد الإلكتروني: [aliverani@worldbank.org](mailto:aliverani@worldbank.org)

يُرجى الاتصال ب: ماريا صاراف (Maria Sarraf)

لمُسمى الوظيفي: كبيرة الاقتصاديين البيئيين

الهاتف: 202 4730726

البريد الإلكتروني: [msarraf@worldbank.org](mailto:msarraf@worldbank.org)

## الجهة المُقترضة

يُرجى الاتصال ب: السيد عبد الكريم العلمي

المُسمى الوظيفي: مكلف بمهمة، وزارة الشؤون العامة والحكومة

الهاتف: +212 537 687316

البريد الإلكتروني: [elamrani@mag.gov.ma](mailto:elamrani@mag.gov.ma)

X. للمزيد من المعلومات يُرجى الاتصال ب:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW. Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 458-4500

Fax: (202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>